نشرة صندوق النقد الدولي

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق: "حيثما كان النمو منخفضا وغير متوازن، نعتقد أنه ينبغي إيجاد زخم جديد (الصورة: صندوق النقد الدولي)

اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السنوية المشتركة لعام ٢٠١٤

أهم أهداف الاجتماعات هي زيادة النمو وزيادة فرص العمل

٩ أكتوبر ٢٠١٤

- الاجتماعات السنوية تناقش كيفية تحقيق زخم جديد للنمو
- "لا بأس على الإطلاق" من أن تزيد البلدان المتضررة عجز ماليتها العامة لمكافحة فيروس إيبولا
- الاستثمار في البنية التحتية وسيلة جيدة لدعم النمو على المدى القصير

قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن اجتماعات الصندوق والبنك الدولي السنوية التي تبدأ أعمالها هذا الأسبوع في واشنطن العاصمة ستناقش كيفية كسر الفترة المطولة من النمو المنخفض وتحقيق المزيد من النمو وفرص العمل.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد في مستهل الاجتماعات في أكتوبر الجاري، أشارت السيدة لاغارد إلى أن الصندوق خفض تنبؤاته للاقتصاد العالمي في العدد الجديد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد قالت: "في مواجهة ما أسميناه مخاطر أداء جديد باهت، حيث يتسم النمو بالانخفاض وعدم التوازن، نعتقد أنه ينبغي إيجاد زخم جديد، وهو ما سنناقشه مع البلدان الأعضاء في الأيام القادمة."

وأعلنت السيدة لاغارد أن "هذا الزخم الجديد – الذي نأمل أن يحمل نموا أعلى وفرص عمل أكثر، نموا أجوَد وفرص عمل أفضل – هو أمر من المؤكد أننا ندعو البلدان الأعضاء إلى تحقيقه."

وقالت إن الصندوق أشار في تحليله إلى تزايد سمات الخصوصية القُطْرية، حيث يحقق بعض البلدان تقدما بينما تتأخر بلدان أخرى داخل نفس المجموعة. وأضافت أن الصندوق أوصى بأن يكون التحرك في ثلاثة مجالات:

- ***السياسة النقدية،*** حيث يستلزم الأمر مزيدا من التيسير لدعم الاقتصاد في الفترة القادمة، وخاصة في منطقة اليورو واليابان. وفي نفس الوقت، ربما يتجه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى استعادة السياسة النقدية الطبيعية ومن ثم يحث الصندوق بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وذات الدخل المنخفض على استعداد لمواجهة زيادة التقلبات.

- ***سياسة المالية العامة***، حيث يمكن اتخاذ تدابير أكثر دعما للنمو حسب الموضح في آخر عدد أصدره الصندوق من تقرير *الراصد المالي* الذي لفت الانتباه إلى سياسات المالية العامة التي توجه لدعم إصلاحات سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستهدف السياسات المالية الحد من التجاوزات لدعم سلامة النظام المالي، وتعزيز قدرته على المساهمة في التعافي – حسب الموضح في آخر عدد أصدره الصندوق من *تقرير الاستقرار المالي العالمي*.

- ***زيادة الاستثمار في البنية التحتية*** يمكن أن يدعم النمو بشكل فعال على المدى المتوسط، عن طريق تشغيل العمالة في مشروعات إنشائية كبرى أو وظائف في مجال الصيانة. ويمكن أن يؤثر الاستثمار في البنية التحتية أيضا على جانب العرض في المدى المتوسط عن طريق خلق القيمة المضافة بسرعة أكبر.

مواجهة فيروس إيبولا

وقالت السيدة لاغارد إن الصندوق قادر على مواجهة التحديات التي يتعرض لها العالم، مشيرة إلى لقائها ممثلي البلدان الأعضاء والمسؤولين عن تنسيق العمل لمواجهة فاشية إيبولا في الجنوب الإفريقي.

وأضافت أنه "لا بأس على الإطلاق من أن تقوم هذه البلدان بزيادة عجز ماليتها العامة" وأن ذلك يوضح كيفية تعبئة الصندوق للموارد وكيفية مراجعته للمعايير التقليدية. وكان الصندوق قد قدم الشهر الماضي مساعدات مالية طارئة بقيمة كلية قدرها ١٣٠ مليون دولار لغينيا وليبريا وسيراليون، وهي بلدان الجنوب الإفريقي الثلاثة التي يتركز فيها وباء إيبولا.

وأشارت السيدة لاغارد إلى معدلات النمو المبهرة التي يحققها الكثير من البلدان النامية وذات الدخل المنخفض، مضيفة أن إيجابية أداء هذه الاقتصادات تزيد من خطر الوباء لأن آثاره قد تهدد التعافي الاقتصادي الجاري وتهدر مكاسب تم إحرازها بجهد بالغ.

جدول أعمال السياسات العالمية

وسلطت السيدة لاغارد الضوء على جدول أعمال السياسات الذي وضعه الصندوق (راجع الإطار) والذي ستتم مناقشته مع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنوط بها وضع سياسات الصندوق. وقالت إن جدول الأعمال يحدد التوجه الاستراتيجي لعمل الصندوق على مدار الشهور الاثني عشر القادمة.

هدف أعلى وجهود أكبر

يسعى جدول أعمال السياسات العالمية لتحقيق غاية جماعية تتمثل في التصويب نحو هدف أعلى وبذل جهد أكبر لرفع النمو وبناء الصلابة الكافية لحماية الاقتصاد، وهو جدول الأعمال الذي ستقدمه السيدة كريستين لاغارد لكبار المسؤولين في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٤.

ويحدد جدول أعمال السياسات، الذي ستتم مناقشته مع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنوط بها وضع سياسات الصندوق في اجتماعها بتاريخ ١١ أكتوبر الجاري، أولويات السياسة بالنسبة لأعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٨ بلدا عضوا وما يمكن يفعله الصندوق للمساعدة في هذا الخصوص. كذلك يقدم جدول الأعمال تقرير عن التقدم في تحقيق الأهداف التي ناقشها الصندوق مع الأعضاء في اجتماع ربيع ٢٠١٤ التي عقدت في واشنطن العاصمة.

ويفيد التقرير بأن آخر مشهد صوره الصندوق للاقتصاد العالمي جاء مألوفا على نحو يثير القلق، حيث يشير إلى تعاف هش وغير متوازن، مع نمو أبطأ من المتوقع وتزايدا في مخاطر التطورات السلبية. ويتطلب الأمر سياسات جريئة يتم تنفيذها بحزم بغية رفع النمو وبناء صلابة الاقتصاد وتماسكه.

طالع جدول أعمال السياسات العالمية

وردا على أسئلة طرحها الحضور، قالت السيدة لاغارد إن البنك المركزي الأوروبي اتخذ إجراءات لمعالجة الانخفاض المزمن في معدل البطالة، مضيفة أن الصندوق يأمل أن يتم المزيد في هذا الصدد. كذلك أشار الصندوق إلى مخاطر الركود المحتملة في منطقة اليورو، "ولكن من الممكن تجنبه إذا تقرر اتخاذ السياسات السليمة وإذا قام كل من بلدان الفائض وبلدان العجز بما يجب القيام به."

وفي إشارة إلى عمل الصندوق مع البلدان العربية، قالت السيدة لاغارد إنه تم تحقيق الكثير في مجالات مثل تخفيض الدعم ورفع كفاءة التمويل العام في قطاعي الصحة والتعليم وفي توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء. وأكدت السيدة لاغارد أن الصندوق سيواصل العمل مع هذه البلدان، ولكن المنطقة تحتاج إلى الاهتمام والدعم المالي من المجتمع الدولي أيضا.

وقالت السيدة لاغارد إن الموافقة على إصلاحات الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ "ضرورة ملحة" يجب أن تتم، والجميع يعلم أن تنفيذها لا يزال في انتظار موافقة الكونغرس الأمريكي. وقالت إنها تأمل أن تتفهم السلطات الأمريكية أهمية أن وجود صندوق نقد دولي ممثل لواقع الاقتصاد العالمي.

روابط ذات صلة:

شاهد فيديو المؤتمر الصحفي
صفحة الاجتماعات السنوية
التغلب على النمو الباهت
نمو عالمي مخيب للآمال
جدول أعمال السياسات العالمية